القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الثلاثاء 5 نيسان/أبريل 2022

في التقرير:

- **منذ بداية العام: تم اعتقال 5،115 ماكثًا غير قانوني في إسرائيل**
- **"الطلب على أسلحة غير عادي بمقياس تاريخي"**
- **الجيش الإسرائيلي أدرج في خطط القتال في الشمال، احتمال وقوع اشتباكات بين اليهود والعرب**
- **كوخافي: تم منع ما لا يقل عن عشر هجمات في الأسبوعين الماضيين**
- **في أعقاب موجة العمليات: ارتفاع عدد الاعتقالات الإدارية**
- **تعريف نحو 200 مواطن عربي في إسرائيل على أنهم يتبعون أيديولوجية داعش ويمكن لعشرين منهم تنفيذ هجوم**

منذ بداية العام: تم اعتقال 5،115 ماكثًا غير قانوني في إسرائيل

"يسرائيل هيوم"

على خلفية الوضع الأمني وقبل الذكرى السنوية لعملية حارس الأسوار، في الشهر المقبل، يتولى مقاتلو شرطة حرس الحدود والجيش الإسرائيلي المسؤولية عن خط التماس لمنع

القدس عاصمة فلسطين

تسلل الماكثين غير الشرعيين إلى البلاد. وبالأمس، تم نشر البيانات الخاصة باعتقال هؤلاء منذ بداية العام.

تُظهر البيانات المنشورة أنه منذ بداية العام، تم القبض على 5،115 ماكثًا غير شرعي في إسرائيل، من بينهم 1،124 تم التحقيق معهم في مراكز الشرطة، و827 تم استجوابهم من قبل وحدات حرس الحدود. كما تم سجن 234 ماكثا غير شرهي، والتحقيق مع 723 شخصا نقلوا الماكثين غير القانونيين ووفروا لهم أماكن للنوم والعمل.

وتظهر البيانات التي حصلت عليها "يسرائيل هيوم" أن معظم الماكثين غير القانونيين (2،299) تم اعتقالهم في قطاع القدس، و996 في محيط قطاع غزة، و733 في منطقة يهودا والسامرة. وتم في المنطقة الشمالية اعتقال 333 ماكثًا غير قانوني، وفي الجنوب 453، وفي منطقة الشاطئ 110، وفي وسط البلاد 178.

وقامت وحدات حرس الحدود بقيادة نشاط الشرطة. وقال ضابط كبير في حرس الحدود لـ "يسرائيل هيوم" أمس، "من وجهة نظر نفسية وجغرافية، يدخل معظم الفلسطينيين إلى البلاد لكسب لقمة العيش". وتجدر الإشارة إلى أن مخالفات النقل والتشغيل وتوفير أماكن النوم، تعتبر خطيرة وتشمل الاعتقالات حتى نهاية الإجراءات وتقديم لوائح الاتهام.

في غضون ذلك، تستعد الشرطة للذكرى السنوية الأولى لعملية "حارس الأسوار"، الشهر المقبل. وقالت سيغال بار تسفي، رئيسة قسم العمليات في الشرطة: "نعلم أن الحوافز التي كانت قائمة قبل حارس الأسوار لا تزال قائمة الآن".

القدس عاصمة فلسطين

وردا على سؤال عما إذا كانت لدى الشرطة حاليا معلومات استخبارية عما سيحدث، أجابت أنه "ليس من المؤكد أنه ستكون هناك معلومات استخباراتية إذا قرر شخص ما إشعال النار". ومع ذلك، أشارت إلى أن الشرطة مستعدة جيدًا اليوم، للتعامل مع الأحداث على عدة جبهات، خلافا لما كانت عليه من قبل.

وقالت: "لقد استخلصنا الدروس وأعدنا تنظيم الصفوف"، مضيفة أن مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد حددت جميع نقاط الاحتكاك في الأشهر الأخيرة. "من الواضح أننا لا نستطيع أن نكون في جميع الأماكن، ولكننا سننشر قوات في النقاط التي تم تعريفها على أنها حمراء. وكلما كانت البؤرة أكبر، كلما ازدادت القوات والوسائل." ومع ذلك، فقد أكدت "نحن جاهزون، وسنعرف كيفية الرد على أي حدث، أكثر مما عرفنا من قبل".

وأضاف رئيس قسم استخبارات الشرطة، اللفتنانت جنرال كوبي زريهان: "نحن لا نزيل عن الجدول احتمال تكرار حوادث "حارس الأسوار" في حال توفر الزناد المناسب. على سبيل المثال، دخول أحد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية إلى مركز تسوق وتنفيذ هجوم، أو في الجانب الآخر – قيام مستوطن بتكرار ما فعله باروخ غولدشتاين. ليست هناك فرصة للحصول على معلومات استخباراتية حول كل من سيصاب بالجنون، لكن بخار الوقود ينتشر في الهواء."

في غضون ذلك، يروي المواطنون الفلسطينيون ما يكمن وراء ظاهرة الماكثين غير القانونيين، ويحذرون من التجارة بالتصاريح والتي تدفع قسما من العمال لخرق القانون

القدس عاصمة فلسطين

والتحول إلى مجرمين رغم أنفهم. وقال أحد سكان نابلس لـ "يسرائيل هيوم"، إن الماكثين غير القانونيين يكافحون من أجل لقمة خبز لأطفالهم، ولا يستطيع الكثير منهم شراء تصريح عمل بالسعر الحالي، وهو حوالي 2500 شيكل. وقد اشتدت المصاعب الاقتصادية التي يعيشها الماكثون بعد الهجمات الإرهابية، لأن القوات الأمنية شددت من الدوريات حول الثغرات في السياج، ولذلك لم يصل الكثير من الماكثين غير القانونيين إلى أماكن عملهم في الأيام الأخيرة.

في حديث مع "يسرائيل هيوم"، وصف أحد سكان طولكرم كيف يصل الناس إلى وضع يحاولون فيه الدخول من خلال الثغرات في السياج. ويقول (أ): "يتحمل المشغل تكاليف تصريح العمل في الأساس. ولتجنب هذا الموقف، يبحث بعض أصحاب العمل عن عمال حصلوا على تصاريح على نفقتهم". ويدعي بأن أرباب العمل يفضلون هؤلاء العمال كي يتهربوا من المسؤولية تجاه العمال، وبالتالي يجبر العامل على البحث عن تصريح بنفسه.

حسب أقواله فإن "أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على تصريح عمل، لديهم خياران: إما البحث عن عمل في السلطة الفلسطينية بأجور أقل بكثير من داخل إسرائيل، أو العمل داخل إسرائيل بشكل غير قانوني، مما قد يؤدي إلى الاعتقال أو السجن".

ويدعي (أ) أنه في بعض الحالات يتعرض العامل غير القانوني للاحتيال من جانب بعض أرباب العمل لأنه لا يملك الشجاعة لتقديم شكوى للشرطة خوفًا من الاعتقال بسبب دخوله إسرائيل بشكل غير قانوني.

القدس عاصمة فلسطين

حسب (أ)، "من أكبر الصعوبات التي تواجه العمال الفلسطينيين في إسرائيل، هم الوسطاء وتجار تصاريح العمل، فهؤلاء يمصون دماء للعمال. يقوم بعض أصحاب العمل بخداع العمال المهددين، سواء في الأسلحة أو في رسالة إلى الشرطة الإسرائيلية، مما يجبر العامل الفلسطيني على العودة إلى بيته خائب الأمل".

لا يمكن تحديد العدد الدقيق للماكثين غير القانونيين، لكن التقديرات تتراوح بين 40.000 إلى 80.000. وتوضح جمعية الحد من الصراع أنه على الرغم من أن سوق التجارة في التصاريح يرتبط أيضًا بظاهرة الماكثين غير القانونيين، إلا أن هذه مشاكل منفصلة. بسبب عدم إنفاذ القانون ضد التجارة في التصاريح وصعوبة وصول الفلسطينيين إلى أرباب العمل الإسرائيليين، تم إنشاء سوق سوداء للوسطاء. وبحسب المنظمة، يدر هذا السوق حوالي 1.2 مليار شيكل في السنة.

"الطلب على أسلحة غير عادي بمقياس تاريخي"

"يسرائيل هيوم"

قامت الشرطة، أمس، بتحديث موقفها من دعوة رئيس الوزراء للمواطنين لحمل السلاح معهم، وعلى خلفية القفزة الكبيرة في طلبات الحصول على تراخيص السلاح، قالت الشركة للمواطنين إن "المسؤولية على عاتقكم".

وقال مسؤول كبير في وزارة الداخلية لصحيفة "يسرائيل هيوم": "الزيادة في الطلب استثنائية على نطاق تاريخي". وبحسب قوله، فإن من بين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على رخصة لحمل السلاح مسلمون وعرب ومتدينين حريديين.

في إسرائيل، يحمل 149 ألف مواطن أسلحة نارية مرخصة. بعد حوالي يوم من الاعتداء القاتل في بني براك وفي أعقاب الهجمات في بئر السبع والخضيرة، أصدر رئيس الوزراء بيانًا حث فيه المواطنين على حمل أسلحتهم معهم. وتظهر البيانات التي حصلت عليها "يسرائيل هيوم" أن حجم طلبات الحصول على تراخيص لحمل السلاح وصلت إلى رقم غير مسبوق حتى مقارنة بأيام "حارس الأسوار". وقد بلغ عدد الطلبات الجديدة التي أعقبت الهجمات الإرهابية في آذار الماضي 6652 طلبا، مقارنة بـ 6525 طلبا خلال فترة "حارس الأسوار" قبل سنة.

في اليوم الأخير وحده، بلغ عدد الطلبات الجديدة 1779، وبحسب مسؤولين كبار في وزارة الأمن الداخلي فإن عدد الطلبات يدل "استمرار التوجه بحجم كبير وغير مسبوق". قسم ترخيص الأسلحة النارية في وزارة الأمن الداخلي هو القسم الذي يدير ترخيص الأسلحة القانونية سواء للأشخاص أو للمنظمات. وتم تحديد مبادئ إصدار الترخيص في "مستند الفحص"، الذي يحدد شروطًا أساسيًا للحصول على الترخيص. يمكن لأي مواطن إسرائيلي تسرح من قوات الأمن أن يتقدم بطلب بعد بلوغه سن 21 عامًا. أما الذين لم يخدموا في قوات الأمن، فيمكنهم التقدم بطلب من سن 27.

القدس عاصمة فلسطين

في الليلة الماضية أيضا: اضطرابات عنيفة في باب العامود. تحريض على وسائل التواصل الاجتماعي

"يسرائيل هيوم"

تواصل شرطة محافظة القدس استعداداتها لمواجهة خرق النظام في باب العامود وفي مراكز أخرى في القدس، بعد استمرار الاضطرابات العنيفة التي يقودها الشبان الفلسطينيون في المنطقة.

وشهد اليومان الماضيان تصعيدا في شدة الأحداث وعدد المشاركين في الاضطرابات في ساحة باب العامود، وبناء عليه جاء رد شرطة القدس. ليلة السبت، كان هناك اضطراب قصير نسبيًا مع انخفاض عدد المشاركين. وحافظت الشرطة على ضبط النفس، وشمل ردها استخدامًا طفيفًا لوسائل تفريق المتظاهرين. وتم القبض على أربعة. كما قام مئات الشباب الليلة الماضية بأعمال شغب، ورشقوا ضباط الشرطة بالحجارة والزجاجات والهراوات والألعاب النارية. واعتقل عدد من المشتبه بهم بعد ضبطهم متلبسين برشق القوات.

الجيش الإسرائيلي أدرج في خطط القتال في الشمال، احتمال وقوع اشتباكات بين اليهود والعرب

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

عرّف الجيش الإسرائيلي التوترات بين العرب واليهود في إسرائيل على أنها عامل استراتيجي يمكن أن يكون له تأثير سلبي أثناء الحرب. ويأتي ذلك في أعقاب الاشتباكات بين السكان وقوات الأمن في المدن العربية والمدن المختلطة خلال "حارس الأسوار"، وكذلك في ضوء احتمال وجود صلة بين عرب إسرائيل وحركة حماس خلال القتال المستقبلي. نتيجة للقرار، قام الجيش الإسرائيلي بتحديث الخطط العملياتية للقتال في المنطقة الشمالية وأدرج فيها الوضع الداخلي في إسرائيل.

تحديث الخطط القتالية ليس بالأمر النادر في الجيش الإسرائيلي الذي يقوم بين الحين والآخر بتكييفها مع الواقع المتغير، وفي مرحلة إنعاش الخطط، يتم أخذ عوامل جديدة في الحسبان قد تؤثر على الاستعداد للحرب وشكل حدوثها. هذه العوامل تسمى "المصممون الاستراتيجيون"، وعلى المستويات الأمنية والسياسية أن تأخذها بعين الاعتبار في قراراتها. وقال مصدر أمني كبير لصحيفة "هآرتس": "التحديات الأمنية داخل إسرائيل والتوترات الداخلية أصبحت مصمما استراتيجيا سلبيا. الأحداث الأخيرة التي بلغت ذروتها في "حارس الأسوار" تعتبر مصممة استراتيجية سلبية للغاية في مجال الأمن، أكثر بكثير من إيران وحزب الله".

يهدف تحديث الخطط العملياتية إلى الاستعداد لحالة ستندلع فيها اشتباكات واسعة النطاق في الأراضي الإسرائيلية أثناء القتال في الشمال. من بين أمور أخرى، يستعد الجيش الإسرائيلي لسيناريو تبدأ فيه الاشتباكات، مع بدء القتال، في المدن المختلطة، مما سيعرض

القدس عاصمة فلسطين

حياة السكان للخطر، الأمر الذي يتطلب وصول قوات كبيرة من الشرطة. وحسب مصدر رفيع في الجيش في مثل هذه الحالة، سيتم توجيه الشرطة للتعامل مع الأحداث في الأراضي الإسرائيلية ولن يتمكن أفرادها من مساعدة الجيش.

تشمل السيناريوهات المعروضة على المستوى السياسي فيما يتعلق بالقتال المقبل في الشمال تقديرًا بأنه ستسقط في إسرائيل آلاف الصواريخ والقذائف وصواريخ كروز والطائرات بدون طيار التي ستطلقها القوات المتماثلة مع حزب الله من لبنان وغزة ومرتفعات الجولان. ويستعد الجيش، من بين أمور أخرى، للاكتظاظ المروري في أعقاب محاولات إغلاق الطرق القريبة من بلدات عربية، وأن قوات الشرطة ستواجه صعوبة في الوصول إلى مناطق سقوط الصواريخ للتعامل مع الضحايا أو إغلاق الحلبات بطريقة تمنع تضرر المدنيين.

أثناء القتال ستؤمن الشرطة إخلاء الطرق للقوات المقاتلة ومنع نهب منازل السكان المراد إخلائهم. وتشير التقديرات إلى أنه في الحرب القادمة في الشمال، سيتم إجلاء عشرات الآلاف من السكان من منازلهم. ويقدر الجيش الإسرائيلي أنه خلال القتال، لن تتمكن الشرطة من الوصول إليهم بالقدر الذي وصلوا إليه في الحوادث الأمنية السابقة. لذلك، يستعد الجيش لحالة طارئة تُنقل فيها سلطات الشرطة إلى الشرطة العسكرية، كما يُمنح ضباط الشرطة العسكرية صلاحيات تنفيذية تجاه السكان المدنيين. في الوقت نفسه، في

القدس عاصمة فلسطين

الحالات التي تجد فيها الشرطة صعوبة في التصرف بسرعة في ساحات سقوط الصواريخ، ستحل قيادة الجبهة الداخلية وقوات الهندسة محلها.

كوخافي: تم منع ما لا يقل عن عشر هجمات في الأسبوعين الماضيين

"هآرتس"

قال رئيس الأركان، أفيف كوخافي، أمس (الإثنين)، إنه تم منع ما لا يقل عن عشر هجمات إرهابية في إسرائيل خلال الأسبوعين الماضيين. وفي حفل تبادل قيادة القوات الجوية، قال كوخافي إن "الجيش الإسرائيلي يتعامل مع ستة ساحات مختلفة في نفس الوقت"، مضيفا: "سنصل إلى كل حي أو شارع أو منزل أو قبو لنضع أيدينا على الإرهابيين – حسب الحاجة. وبجميع الوسائل – لوقف الإرهاب".

كما تطرق كوخافي إلى الملف الإيراني وقال إن سلاح الجو له دور رئيسي "في إحباط التهديدات التي كان من المفترض أن تخترق دولة إسرائيل". وأضاف أن "تسلسل هجمات سلاح الجو له أثر حاسم في منع التموضع الإيراني في سوريا وفي منع تقوية حزب الله".

وفقًا لرئيس الأركان، "تتمثل مهمة الجيش الإسرائيلي في بناء قوته في جميع الساحات للفوز في اليوم الموعود... لقد أضيفت الكثير من الحلبات إلى سلاح الجو في السنوات الأخيرة – الحرب بين الحروب – والاستعداد للعمل في إيران يمر حاليا في عملية استعداد متسارعة".

القدس عاصمة فلسطين

في أعقاب موجة العمليات: ارتفاع عدد الاعتقالات الإدارية

قناة "مكان 11" في التلفزيون الإسرائيلي

في أعقاب الموجة الأخيرة من العمليات، تم في الشهر الأخير اعتقال 56 شخصا وفق أوامر الاعتقال الإداري. وحتى الأول من أبريل، هناك 526 شخصًا رهن الاعتقال الإداري. وقد دفعت الموجة الأخيرة من الإرهاب رئيس الوزراء نفتالي بينت إلى إصدار أمر بزيادة استخدام الأداة غير المعتادة، والتي يتم بموجبها اعتقال المشتبه به بناءً على معلومات استخباراتية، ولا يتم تقديم لائحة اتهام ضده أو محاكمته. كما أنه لا يعرف ما هي الشبهات ضده. وهي إحدى الأدوات التي تستخدمها المؤسسة الأمنية وجهاز الأمن العام لإحباط الإرهاب ومنع الهجمات الإرهابية في المستقبل.

عادة تكون الغالبية العظمى من المعتقلين الإداريين هم من الفلسطينيين، لكن رئيس الوزراء بينت أمر الأسبوع الماضي بتمديد الاعتقالات الإدارية لتشمل المواطنين الإسرائيليين. في غضون ذلك، تم اعتقال ثمانية من المواطنين العرب في إسرائيل، ويهودي واحد وفق أوامر إدارية، أما بقية المعتقلين فهم من الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن جهاز الأمن على وشك إرسال ستة مواطنين عرب آخرين إلى الاعتقال الإداري. ويتطلب ذلك موافقة السلطات القانونية – وعندما يتعلق الأمر بالمواطنين الإسرائيليين، فإن توقيع وزير الأمن مطلوب أيضًا.

القدس عاصمة فلسطين

تعريف نحو 200 مواطن عربي في إسرائيل على أنهم يتبعون أيديولوجية داعش ويمكن لعشرين منهم تنفيذ هجوم

"هآرتس"

تقدر المؤسسة الأمنية أن هناك حاليًا حوالي 200 مواطن عربي في إسرائيل ينتمون إلى أيديولوجية داعش. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 20 منهم تم تعريفهم على أنهم مواطنون يشكلون خطرًا مباشرًا لأنهم قد يشاركون في أنشطة إرهابية باسم المنظمة وينفذون هجومًا في إسرائيل.

وفي تقييم للوضع الأمني، أمس الأول (الأحد)، أطلعت الأجهزة الأمنية، المستوى السياسي على النشاط الاستخباري المكثف الذي يتم على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى مستويات أخرى، لتحديد مكان هؤلاء النشطاء. وحتى الآن، تم إصدار ما لا يقل عن ستة أوامر اعتقال إداري ضد مواطنين عرب مرتبطين بالمنظمة، ويخضع عدد مماثل من الأوامر للاستشارة القانونية بسبب صعوبة استخدام هذا الإجراء ضد مواطنين إسرائيليين.

بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن هناك بضع عشرات من العرب الإسرائيليين الآخرين الذين ذهبوا إلى سوريا والعراق وسيناء للمشاركة في أنشطة داعش. هوية هؤلاء معروفة للجهاز الأمني، وسيتم اعتقالهم إذا قرروا العودة إلى إسرائيل. ومن المعروف أن عددًا قليلاً من المدنيين قُتلوا أثناء القتال في صفوف التنظيم.